A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 6 من جدول الأعمال الوثيقة CX/CAC 22/45/13

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والأربعون

المقر الرئيسي للمنظمة، روما، إيطاليا

21-25 نوفمبر/تشرين الثاني و12-13 ديسمبر/كانون الأول 2022

مسائل أخرى متصلة بالأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

ألف- اقتراح تنقيح *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001)

1- ردًا على اقتراح تنقيح *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001) المقدّم من جمهورية كوريا[1] إلى أمانة الدستور الغذائي، أشارت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والثمانين إلى أن هذه المواصفة تدخل ضمن نطاق اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنّعة، التي تمّ تأجيلها إلى أجل غير مسمّى خلال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، وبالتالي سيُوزّع تعميم يلتمس آراء الأعضاء والمراقبين حول هذا الاقتراح. كما أشارت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الحادية والثمانين إلى أن الردود على التعميم ستصبّ بعدها في الاستعراض التقييمي الذي ستقوم به اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين لاقتراحات العمل الجديد، على أن تُرفع توصياتها لتنظر فيها هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين.[2]

2- وصدر تعميم[3] يتضمن اقتراح تنقيح *المواصفة مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001) (المرفق 1) في جميع اللغات الرسمية للدستور الغذائي في فبراير/شباط 2022، حيث مُدّدت المهلة الزمنية لإبداء التعليقات مرتين. ووردت تعليقات من خمسة بلدان.[4] وقدّمت جمهورية مصر العربية، والهند، وإندونيسيا الدعم للاقتراح، في حين أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لم تدعمه مشيرةً إلى ثغرات غير محدّدة في المواصفة القائمة والممارسات التجارية الحالية بمنتج الكمشي، والبيانات غير الكافية.

3- وإن هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين مدعوة إلى اتخاذ قرار بوجوب المصادقة على اقتراح العمل الجديد أو عدم وجوب المصادقة عليه، مع الأخذ في الاعتبار توصية اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثمانين ومراعاة التعليقات الواردة.

باء- التعديل المقترح على *المواصفة العامة الخاصة بعصائر ونكتار الفواكه* (CXS 247-2005)

4- قُدّم تعديل مقترح *المواصفة العامة الخاصة بعصائر ونكتار الفواكه* (CXS 247-2005) من البرازيل إلى أمانة الدستور الغذائي.[5] ووُضعت المواصفة من جانب فريق المهام الحكومي الدولي المخصص المعني بالفاكهة والخضار، والذي قامت الدورة السادسة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي بحلّه عام 2005، وتندرج

[1] الفقرات 1 إلى 6 من الوثيقة CX/EXEC 21/81/3
[2] الفقرتان 61 و62 من الوثيقة REP21/EXEC2
[3] الوثيقة CL 2021/91/OCS EXEC
[4] الوثيقة CX/EXEC 22/83/2 Add.3
[5] الوثيقة CX/EXEC 22/83/2 Add.3

المواصفة حاليًا ضمن اختصاص لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنّعة، التي تمّ تأجيلها إلى أجل غير مسمّى خلال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي عام 2020.

5- ويتعلّق التعديل المقترح بملحق المواصفة CXS 247-2005 حيث يُقترح توزيع الحدّ الأدنى لمستوى بركس الواحد المشار إليه لعصير العنب ضمن مجموعتين: المجموعة الأولى لنوع *Vitis vinifera L* والأنواع المهجّنة منه، مع الإبقاء على الحدّ الأدنى لمستوى بركس عند 16؛ ومجموعة ثانية لنوع *Vitis labruscaa* والأنواع المهجّنة منه، مع اقتراح أن يكون الحدّ الأدنى لمستوى بركس 14. ويتمثل هدف التعديل المقترح في تحسين دقة المواصفة CXS 247-2005 بما يعكس على نحو صحيح الحدّ الأدنى لمستوى بركس في عصير العنب المعاد تشكيله والمصنوع من نوع *V. labrusca* والأنواع المهجّنة منه، من خلال إضافة حدّ محددّ لهذا النوع إلى ملحق بالمواصفة.

6- وقد قُدّم التعديل المقترح إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثمانين التي تُسدي المشورة بشأن الخطوات المقبلة.

جيم- اقتراح تنقيح *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973)

7- خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت (اللجنة)، قدمت جمهورية إيران الإسلامية وثيقة مناقشة حول الحاجة إلى مواءمة المستويات القصوى للنحاس والحديد في السمن (زيت الزبدة) في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973) مع تلك الواردة في *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999). وأُقترح كذلك أنّ اللجنة هى فى المكانة الأنسب للاضطلاع بهذا العمل، بما أنه تم إرجاء اجتماعات لجنة الدستور الغذائى المعنية بالألبان ومنتجات الألبان التي تندرج المواصفة CXS 280-1973 في نطاق اختصاصها، إلى أجل غير مسمّى.

8- ووافقت اللجنة على إحالة طلبِ إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائى بهذا الصدد لكى تنظر فيه وتقدّم المشورة بشأن الآليات التى يمكن استخدامها للنظر فى اقتراح تنقيح *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973) لمعالجة المخاوف المطروحة بشأن المستويات القصوى للنحاس والحديد.[6]

9- وأوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين بتقديم وثيقة مشروع إلى أمانة الدستور الغذائي بشأن العمل الجديد المقترح، وأن توجّه بعد ذلك تعميمًا لالتماس آراء الأعضاء فى الدستور الغذائى بشأن هذا الاقتراح لعمل جديد. واستنادًا إلى الردود الواردة على التعميم، سوف تقترح اللجنة التنفيذية على الهيئة خيارات بشأن الخطوات المقبلة.[7]

10- وصدر تعميم[8] تضمّن وثيقة مشروع (أُنظر المرفق الثاني) باللغات الرسمية الست للدستور الغذائي في سبتمبر/أيلول 2022، ووردت تعليقات وتمّ تجميعها (أُنظر المرفق الرابع بالوثيقة CX/EXEC 22/83/2 Add.3).

11- وإن هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين مدعوة إلى اتخاذ قرار بوجوب المصادقة على اقتراح العمل الجديد أو عدم وجوب المصادقة عليه، مع الأخذ في الاعتبار توصية اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثمانين ومراعاة التعليقات الواردة.

دال- اقتراح العمل الجديد لإعداد مبادئ وخطوط توجيهية بشأن المراجعة والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية

12- نظرت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (اللجنة) في ورقة، من إعداد أستراليا بشأن استخدام أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأطر التنظيمية، باعتبارها إحدى المسائل العالمية الناشئة. وكان الهدف من الاقتراح البحث في الحاجة إلى توجيهات الدستور الغذائي بشأن استخدام أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتحقّق البديل كجزءٍ من الأطر التنظيمية الحديثة. وأُشير إلى أن المسألة ازدادت أهمية خلال

[6] الفقرات 173-175 فى الوثيقة REP22/FO

[7] الفقرتان 11-12 في الوثيقة (REP22/EXEC1)

[8] CL 2022/58/OCS-EXEC

جائحة كوفيد-19 التي غيّرت المشهد التجاري، وسرّعت إعداد واستخدام تدابير التحقق البديلة وزيادة استيعاب التكنولوجيات الجديدة.

13- واتفقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات في دورتها الخامسة والعشرين على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية، برئاسة أستراليا وتشترك في رئاستها سنغافورة وكندا، لإعداد وثيقة نقاش حول "استخدام المراجعة والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية" مع إمكانية إعداد وثيقة مشروع جديدة بالاستناد إلى مدخلات واردة من الدورة الخامسة والعشرين للجنة.

14- ووُزّعت رسالة الاستهلال بشأن مجموعة العمل الإلكترونية في 20 أغسطس/آب 2021، حُدّدت فيها المهلة الزمنية للتسجيل بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2021. وعملت هذه المجموعة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

15- وبهدف المساعدة في إعداد وثيقة المناقشة، طلب رؤساء المجموعة مدخلات من الأعضاء في المجموعة بشأن نطاق العمل الجديد المحتمل، وذلك من خلال سلسلة من الأسئلة المستهدفة التي تسعى إلى جمع المعلومات عن تجارب الأعضاء، وأهدافهم أولوياتهم في ما يخصّ المراجعة والتحقّق عن بعد، حيث أُقيمت جولتان من المشاورات حول وثيقة المناقشة وجولة واحدة من المشاورات حول وثيقة المشروع.

16- وفي 21 يونيو/حزيران 2022 أيضًا، استضافت أستراليا جلسةً مواضيعية في إطار لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، ركّزت على استخدام المراجعة والتحقق عن بعد (افتراضيًا) في الأطر التنظيمية. وقدّمت رئيسة لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات آخر المعلومات عن عمل مجموعة العمل الإلكترونية، وتولّت تيسير جلستين عامتين جرى التركيز خلالهما على منافع استخدام المراجعات عن بعد، والتحديات والفرص المتصلة بهذا الاستخدام. ولقي إعداد التوجيهات في إطار لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية دعمًا قويًا من جانب المشاركين في الجلسة المواضيعية.

17- وفي 28 يونيو/حزيران 2022، وزّعت رئيسة لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية رسالةً إلى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي، حُدّدت فيها عملية معجّلة لتقديم اقتراح العمل الجديد على المراجعات عن بعد، تمشيًا مع إجراءات الدستور الغذائي. وأشارت الرسالة إلى أنه سيتم أولًا توزيع وثيقة المناقشة ووثيقة المشروع بشأن اقتراح العمل الجديد على جميع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي من خلال تعميم، لإبداء التعليقات عليهما. أمّا وثيقة المشروع، المعدّلة حسب الاقتضاء، فسيتم رفعها بعد ذلك للاستعراض التقييمي من جانب اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الثالثة والثمانين (نوفمبر/تشرين الثاني 2022) لتصادق هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني 2022) على العمل الجديد.

18- وصدر تعميمٌ في 12 سبتمبر/أيلول 2022 بمهلة زمنية حُدّدت بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأول 2022، يدعو الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي إلى إبداء تعليقاتهم بشأن ما إذا وجب على الدستور الغذائي الاضطلاع بعمل جديد لإعداد مبادئ وخطوط توجيهية بشأن استخدام المراجعة والتحقّق عن بعد في الأطر التنظيمية، وإبداء التعليقات على وثيقة المشروع تمشيًا مع التقييم على أساس معايير وضع أولويات العمل في دليل الإجراءات.

19- ووردت تعليقات من 19 عضوًا ومنظمة مراقبة واحدة، يدعمون جميعًا اقتراح العمل الجديد. وتمّت معالجة تعليقات محدّدة، ويرد اقتراح عمل منقّح في المرفق الثالث.

20- وإن الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي مدعوة إلى اتخاذ قرار بشأن وجوب المصادقة على اقتراح العمل الجديد أو عدم المصادقة عليه، مع مراعاة توصية الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

21- وفي حال المصادقة، فإنّ هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين مدعوة إلى النظر في إنشاء مجموعة عمل إلكترونية لإعداد المشروع المقترح لمبادئ و/أو خطوط توجيهية بشأن استخدام المراجعة والتحقّق عن بعد في الأطر التنظيمية لمناقشته عند الخطوة 3/2 خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية.

هاء- المسائل المحالة من لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا لتنظر فيها الهيئة

22- طلبت الدورة الثانية والثلاثون للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا[9] أن تجري هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين مناقشةً مفتوحة حول مجموعة كاملة من الخيارات المتاحة لإيجاد حلّ لمسألة الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، بما في ذلك وقف العمل. كذلك، قامت اللجنة بتوصية الهيئة بتطبيق تخصيص أكثر توازنًا للعمل بين الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي، بما في ذلك من خلال لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة. علاوةً على ذلك، طلبت اللجنة من أمانة الدستور الغذائي مواصلة استكشاف إمكانية بثّ اجتماعات الدستور الغذائي عبر الإنترنت، بما فيها اجتماعات اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، وإحالة هذه المسألة لعناية الهيئة.

[9] الفقرة 50 من الوثيقة REP22/EURO

المرفق الأول

وثيقة مشروع
اقتراح تنقيح مواصفات الدستور الغذائي للكمشي

1- الغاية من اقتراح التنقيح ونطاقه

الكمشي عبارة عن غذاء مملّح ومخمّر يتمثّل مكوّنه الرئيسي في الكمشي أو الملفوف (الصيني) وخضروات أخرى كمزيج للتتبيل يتكون بشكل رئيسي من مسحوق الفلفل الحار الأحمر (Capsicum annum L) والثوم والزنجبيل وأصناف البصل والكراث الصالحة للأكل غير الثوم، فضلًا عن الفجل. ويجوز أن تكون هذه المكونات مفرومة أو مقطّعةً بشكل شرائح و/أو كُسُور.

ويُستهلك الكمشي عادةً كطبق جانبي وهو غني بالقيم التغذوية مثل الفيتامين C والفيتامين A والثيامين والريبوفلافين والكالسيوم والحديد. وخلال عملية التخمير، ينتج الكمشي أحماضًا عضوية مختلفة تيسّر الهضم وتحمي البكتيريا المعوية من العوامل الغذائية المضرة بما في ذلك بكتيريا التسمم الغذائي.

ونظرًا إلى التغييرات المختلفة التي طرأت على عملية التصنيع وعلى متطلبات الجودة لدى منتجي الكمشي، فإن الحاجة إلى تنقيح المواصفة قد بقيت مطروحة باستمرار منذ أن جرى اعتماد المواصفة.

وتتمثل الغاية من هذا العمل ونطاقه في اقتراح تنقيح للنسخة الحالية *لمواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001) أو تحسينها بما يتماشى مع غاية الدستور الغذائي، أي حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في التجارة العالمية بالأغذية.

2- الجدوى من الاقتراح وتوقيته

منذ 2001، أي العام الذي اعتمدت فيه مواصفة الدستور الغذائي للكمشي، ارتفع حجم إنتاج الكمشي والتجارة به على نحو متواصل في ما بين الأقاليم وعلى المستوى الدولي على حد سواء. ففي عام 2019، أتجرت كوريا بكمية من الكمشي بلغ حجمها 335.6 كيلوطن مع 93 بلدًا. ومقارنة بعام 2002 (30.2 كيلوطن، 31 بلدًا)، ازدادت التجارة 11.1 مرة من حيث الحجم فيما زاد عدد البلدان التي تتجر بالكمشي 3 مرات. ونظرًا إلى الاتجاه الحالي لتجارة الكمشي واستهلاكه، من الضروري تنقيح المواصفة الحالية المتقادمة، بغية حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات تجارية عادلة.

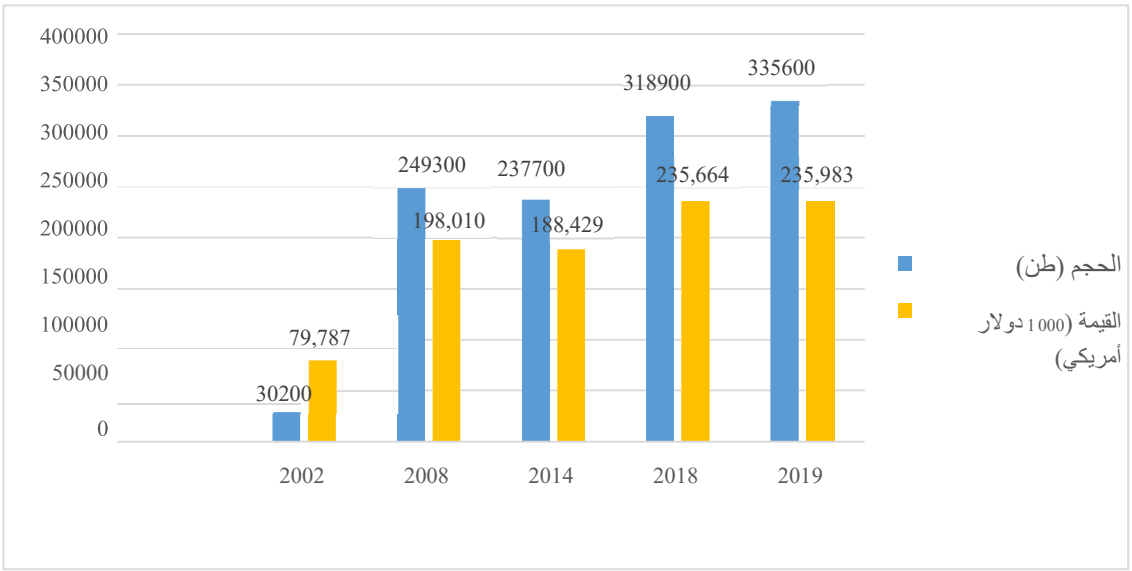

الشكل 1 - الحجم الإجمالي لتجارة الكمشي وقيمتها بالنسبة إلى كوريا (2002-2019)

المصدر: إحصائيات الجمعية الكورية للتجارة الدولية (http://stat.kita.net/main.screen)

3- الجوانب الرئيسية التي يجب تناولها

إنّ الجوانب الرئيسية التي ينبغي تناولها في هذا العمل هي شروط الجودة والسلامة، بما في ذلك تعريف المنتج (تسمية المكون الرئيسي)، وظروف الإنتاج، وشروط التصنيع (أي قيمة الحموضة) والمواد المضافة إلى الأغذية.

تنقيح القسم 2-1 تعريف المنتج

- تغيير تسمية المكون الرئيسي

في الوقت الراهن، يُشار إلى المكوّن الرئيسي للكمشي، أي *Brassica pekinensis Rupr*، باسمه الشائع وهو "الملفوف الصيني". ولكن هناك أدلة تبيّن أنّ تسمية "ملفوف الكمشي" تطلق كذلك على نوع *Brassica pekinensis Rupr* في نصوص الدستور الغذائي وفي الوثائق العلمية. وبغية الحد من الالتباس على المستوى التجاري وفي خيارات المستهلكين، تقترح جمهورية كوريا بالتالي تعديل الاسم الشائع و/أو اسم السلعة للمكون الرئيسي للكمشي.

- تغيير الفقرة 2-1-(ج) شروط إنتاج الكمشي

من المعروف أن عملية تخمير الكمشي تولّد حمض اللاكتيك الذي يؤثر في جودة المنتج أو طعمه ونكهته وغير ذلك. بيد أن العديد من البحوث يدل على أن الأحماض العضوية الأخرى، مثل حَمْضُ الفينيل لاكتيك وحمض الأسيتيك، وما إلى ذلك، تنتج عن العملية ولها وظائف مشابهة لحمض اللاكتيك. وبناءً على هذا، فإن كوريا تقترح تنقيح نص الفقرة 2-1(ج) لإظهار الأحماض العضوية الأخرى المنتجة إلى جانب حمض اللاكتيك.

تنقيح القسم 3-1-3 التركيبة الأخرى

- تعيين الحد الأقصى لقيمة الحموضة في الكمشي

تلقت كوريا طلبات بتعديل قيمة الحموضة من القطاعات ذات الصلة. وبحسب نتائج تجاربنا الأولية والبيانات الصادرة عن القطاعات ذات الصلة، تصل قيمة الحموضة في منتجات الكمشي إلى 1.4 في المائة خلال مرحلة التخمير و/أو الحفظ. بيد أن النسخة الحالية للمواصفة، في الفقرة 3-1-3 (ج) تعيّن حدود الحموضة عند 1.0 في المائة. ولذا فإن كوريا تطلب من الدول الأعضاء أن تجمع البيانات ذات الصلة من القطاعات المعنية في بلدانها وأن تعدّل الحد الأقصى للحموضة في الكمشي.

تنقيح القسم 4 الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية

نظرًا إلى وضع *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001) منذ أكثر من 20 عامًا في عام 2001، فإنّ مجموعة المواد المضافة إلى الأغذية التي تغطيها هذه المواصفة محدودة جدًا. وقد تلقت كوريا على مر السنوات التماساتٍ متكررة ومستمرة من القطاعات ذات الصلة بشأن ضرورة أن تبيّن المواصفة المجموعة الحالية من المواد المضافة إلى الأغذية المناسبة للاستخدام في الكمشي. وعلاوةً على ذلك، يبدو أن الواصفة الحالية أكثر تقييدًا في ما يخصّ المواد المسموح بها بموجب *المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية* (CXS 192-1995). وفي هذا السياق، يتعيّن تنقيح القسم 4 المتعلق بالمواد المضافة إلى الأغذية ليكون متوافقًا مع الممارسات التي يتبعها القطاع حاليًا *والمواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية* (CXS 192-1995).

4- التقييم استنادًا إلى معايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام

سوف يستوفي تنقيح المواصفة المعيار العام المتعلق بحماية المستهلك والممارسات التجارية العادلة، عن طريق:

- تعزيز حماية المستهلك من خلال تحسين خصائص عوامل السلامة والجودة لمنتجات الكمشي
- وضمان الممارسات التجارية العادلة من خلال تنقيح الاسم الشائع المستخدم لاسم المكون الرئيسي

المعيار الساري على السلع الأساسية

(أ) حجم الإنتاج والاستهلاك في فرادى البلدان وحجم التجارة ونمطها بين البلدان

شهدت تجارة الكمشي وإنتاجه ارتفاعًا ملحوظًا (راجع الجدولين 1 و2) منذ اعتماد *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001) للمرة الأولى.

الجدول 1 - حجم تجارة الكمشي وقيمتها وعدد البلدان التي تتاجر به مع جمهورية كوريا

السنة	عدد البلدان			الحجم (كيلوطن)			القيمة (1 000 دولار أمريكي)		
	المجموع	المستوردة	المصدرة	المجموع	المستورد	المصدّر	المجموع	الاستيراد	التصدير
2002	**31**	3	28	**30.2**	1.0	29.2	**79 787**	469	79 318
2008	**50**	2	48	**249.3**	222.4	26.9	**198 010**	112 715	85 295
2014	**74**	8	66	**237.7**	212.9	24.7	**188 429**	104 396	84 033
2018	**82**	7	75	**318.9**	290.7	28.2	**235 664**	138 215	97 449
2019	**93**	9	84	**335.6**	306.0	29.6	**235 983**	130 911	104 992

المصدر: إحصائيات الجمعية الكورية للتجارة الدولية (http://stat.kita.net/main.screen)

الجدول 2 - حجم إنتاج الكمشي في كوريا واليابان والصين (10 000 طن)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2017	2018	2019
كوريا	29.2	33.5	32.4	30.1	32.7	32.8	33.5	**46.7**	**47.1**
اليابان	24.0	23.8	20.9	19.1	20.0	-	-	-	-
الصين	10.2	12.5	16.9	27.3	33.3	38.4	*275.6	***290.7**	**-**

المصدر: المعهد العالمي للكمشي، جمهورية كوريا؛ وزارة الأمن الغذائي والأدوية، جمهورية كوريا؛ مركز بحوث ومعلومات التسويق الغذائي، اليابان
*: استنادًا إلى الكمية التي استوردتها كوريا (http://stat.kita.net/main.screen)

(ب) تنوع التشريعات الوطنية وما قد ينجم عن ذلك من معوقات ظاهرة أو محتملة تعترض التجارة الدولية

لا شيء.

(ج) إمكانات السوق الدولية أو الإقليمية

بحسب ما هو مبين في الجدولين 1 و2 أعلاه، سُجّلت زيادة ملحوظة في التجارة الدولية بمنتجات الكمشي منذ عام 2002. ففي عام 2018 (مع تسجيل 318.9 كيلوطن)، ارتفع حجم التجارة بالكمشي 10 مرات تقريبًا مقارنة بما كان عليه في عام 2002. وفي الماضي، كانت تتم التجارة بالكمشي أساسًا ضمن إقليم شمال شرق آسيا.وبينما ازدادت التجارة بهذا المنتج على المستوى الإقليمي، تجري اليوم التجارة بالكمشي على نطاق عالمي (أنظر الجدول 3) بما في ذلك في أمريكا الشمالية وأوروبا. وعلاوةً على ذلك، من المتوقع أن تنمو السوق العالمية للكمشي بمعدّل نمو سنوي إجمالي قدره 5.2 في المائة خلال السنوات الخمس القادمة، ومن المرتقب أن تبلغ قيمتها 3.850 مليون دولار أمريكي في عام 2024. (Marketwatch، 9 أغسطس/آب 2019).[10]

(د) إمكانية إخضاع هذه السلعة لمواصفة موحّدة

تخضع هذه السلعة لمواصفة موحدة ضمن *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي* (CXS 223-2001). ولكنّ البيانات العلمية المتاحة حاليًا والمعلومات عن ممارسات التصنيع الحديثة تسلّط الضوء على ضرورة تنقيح المواصفة CXS 223-2001.

(ه) مدى تغطية المواصفات العامة القائمة أو المقترحة للقضايا المتعلقة بحماية المستهلك والتجارة

من شأن التعديلات المقترحة التي أدخلت على ظروف الإنتاج وعوامل الجودة (الحموضة) في *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي*، استنادًا إلى البيانات التحليلية المتوافرة، أن تساهم في ضمان الممارسات العادلة في التجارة، بالإضافة إلى حماية صحة المستهلك.

(و) عدد السلع الأساسية التي قد تستلزم وضع مواصفات مستقلة تشير إلى ما إذا كانت سلعًا نيئة أو شبه مجهزة أو مجهزة

غير محدد.

(ز) العمل الذي سبق لمنظمات دولية أخرى أن قامت به في هذا المجال و/أو المقترح من جانب جهاز/أجهزة حكومية دولية معنية

غير محدد.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتماشى تنقيح مواصفة الدستور الغذائي للكمشي مع "الهدف 1- معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب"، الذي يرد في الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي الموجودة

سيأخذ العمل في الاعتبار الوثائق الحالية للدستور الغذائي بحسب ما يلي:

- *مواصفة الدستور الغذائي للكمشي (CXS 223-2001)*
- *المبادئ العامة لنظافة الأغذية (CXC 1-1969)*
- *المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية (CXS 192-1995)*
- *المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقًا (CXS 1-1985)*
- *تصنيف الأغذية وعلف الحيوان (CXA 4-1989)*
- تنقيح تصنيف الأغذية وعلف الحيوان: *المجموعات السلعية الخاصة بالخضر (الوثيقة REP17/PR، الفقرة 115، المرفق الثامن، الجزء ألف)*

7- تحديد أي حاجة للحصول على مشورة علمية من الخبراء وتوافر تلك المشورة العلمية

لا مشورة مطلوبة.

[10] سوق الكمشي 2019: الاتجاهات العالمية للقطاع، النمو المستقبلي، نظرة عامة إقليمية، حصة السوق، الحجم، الإيرادات والتوقعات حتى عام 2014.

8- تحديد أي حاجة إلى إسهامات فنية في المواصفة من جانب أجهزة خارجية كي يتسنّى التخطيط لها

لا إسهامات محددة.

9- الإطار الزمني المقترح لإنجاز العمل الجديد

يُقترح إطار زمني لتنقيح المواصفة مدته ثلاثة أعوام، بعد إمكانية موافقة الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي على عمل جديد في عام 2022، مع إمكانية الاعتماد النهائي في عام 2025.

المرفق الثاني

وثيقة مشروع

اقتراح عمل جديد لتنقيح *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973)

1- الغرض من عملية التنقيح المقترحة ونطاقها

يتمثل الغرض من عملية التنقيح المقترحة في البحث في تعديل الحد الأقصى للنحاس والحد الأقصى للحديد في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973): المرفق - معلومات إضافية، القسم 2 الملوثات الأخرى؛ بهدف مواءمة الحدود القصوى للنحاس والحديد في منتجات دهون الحليب مع تلك الواردة في *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتية المسمّاة* (CXS 210-1999)، لتشجيع مواءمة المواصفات والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

2- جدوى عملية التنقيح المقترحة وحسن توقيتها

بلغت قيمة السوق العالمية لزيت الزبدة 3.1 مليار دولار تقريبًا في عام 2020. ومن المتوقع أيضًا أن تشهد صناعة زيت الزبدة نموًا بمعدل نموّ سنوي مركب قدره 11.6 في المائة في الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2026 لتبلغ قيمتها نحو 6 مليارات دولار بحلول عام 2026 (الجدول 1). ويبلغ الإنتاج السنوي لزيت الزبدة في جمهورية إيران الإسلامية نحو 500 1 طنّ، يُصدَّر منها نحو 500 طنّ. وكذلك فإنّ إنتاج السمن في السنوات الأخيرة آخذ في الارتفاع على النحو المبين في الشكل 1 الذي يعرض الإنتاج العالمي السنوي للسمن خلال الفترة 2017-2020. وقد لوحظ أنّ الإنتاج قد تضاعف في الفترة من 2017 إلى 2020. وتمثّل الهند والولايات المتحدة وباكستان ونيوزيلندا أكبر البلدان المنتجة للسمن في العالم.

الجدول 1- لمحة عامة عن السوق العالمية لزيت الزبدة اللامائي

المرتبة	البلد	الحصة من قيمة الصادرات (بالنسبة المئوية) 2021	قيمة الصادرات (بالدولار الأمريكي) 2021
1	نيوزيلندا	51.8	**1.41 مليار**
2	هولندا	14.46	**394.05 مليون**
3	ألمانيا	5.31	**144.63 مليون**
4	فرنسا	4.49	**122.48 مليون**
5	بلجيكا	4.44	**121.06 مليون**
6	آيرلندا	3.28	**89.29 مليون**
7	الهند	3.22	**87.80 مليون**
8	المملكة المتحدة	3.17	**86.31 مليون**
9	إسبانيا	2.27	**61.78 مليون**
10	الولايات المتحدة الأمريكية	1.4	**38.13 مليون**

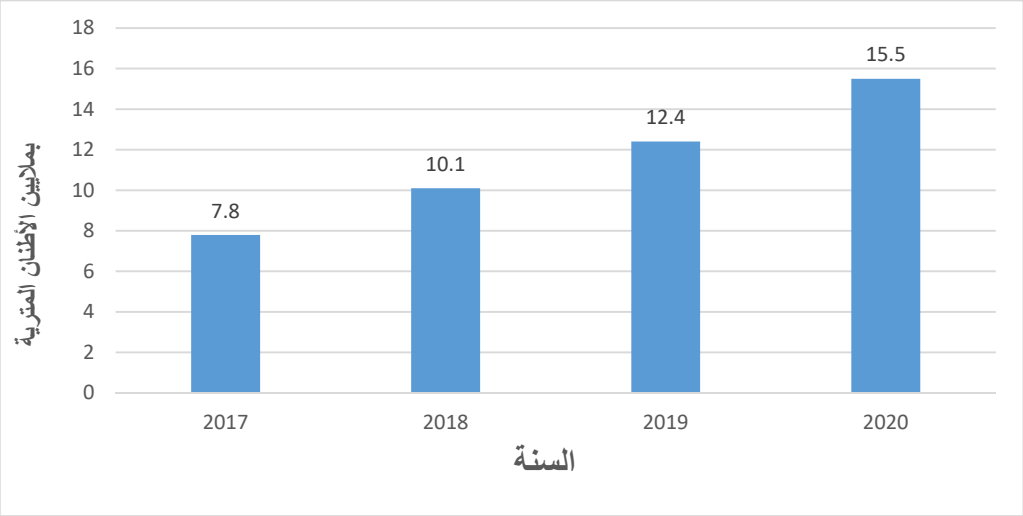

الشكل 1-الإنتاج العالمي السنوي للسمن في الفترة 2017-2020

ثمة اختلافات في قيم الحدود القصوى للنحاس والحديد في مختلف مواصفات الدستور الغذائي الخاصة بالدهون والزيوت، على النحو المبين في الجدول 2. وفي *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973) تبلغ الحدود القصوى للنحاس والحديد 0.05 و0.2 ملغ/ كلغ على التوالي. أما في *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999) *والمواصفة الخاصة بالدهون والزيوت الصالحة للأكل غير المشمولة بمواصفات فردية* (CXS 19-1981) فتبلغ هذه الحدود القصوى في الزيوت النباتية المكررة الصالحة للأكل 0.1 و1.5 ملغ/ كلغ على التوالي، وتبلغ 0.4 و5 ملغ/ كلغ على التوالي بالنسبة إلى الزيوت الباردة المضغوطة الصالحة للأكل والزيوت البكر. وتبلغ الحدود القصوى للنحاس والحديد في *المواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999) 0.4 ملغ/ كلغ و1.5 ملغ/ كلغ على التوالي. ومن ناحية أخرى، ليس هناك أي حدود لهذين المعدنين في *المواصفة الخاصة بزيوت الأسماك* (CXS 329-2017) علمًا أنّ زيوت الأسماك شديدة التأثر بالأكسدة.

الجدول 2: الحدود القصوى للنحاس والحديد في الدهون والزيوت في مختلف مواصفات الدستور الغذائي

المواصفات	الحدود القصوى (ملغ/كلغ)	
	النحاس	الحديد
المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب (CXS 280-1973)	0.05	0.2
المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة (CXS 210-1999)	[12]0.4/[11]0.1	**Error! Bookmark not defined.**/[11]1.51 5
المواصفة الخاصة بالدهون والزيوت الصالحة للأكل غير المشمولة بمواصفات فردية (CXS 19-1981)	/0.4[11]0.1	5/1.5
المواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة (CXS 211-1999)	0.4	1.5
المواصفة الخاصة بزيوت الأسماك (CXS 329-2017)	-	-

وفي هذا الصدد، أجرت جمهورية إيران الإسلامية عددًا من الدراسات عن معايير المعادن في زيت الزبدة المنتج استنادًا إلى متغيرين اثنين رئيسيين وهما مصادر الحيوانات والمواسم. وأظهرت النتائج أن

[11] الزيوت النباتية المكررة الصالحة للأكل
[12] الزيوت البكر والزيوت الباردة المضغوطة الصالحة للأكل

متوسط كمية النحاس والحديد في زيت الزبدة من حيث المصادر والمواسم أعلى من الحدود القصوى المحددة في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973). كما تأثرت كميّات هذه العناصر بعوامل مثل أنواع الماشية والعوامل البيئية. وكان نطاق عدم الامتثال للحدود القصوى للحديد أعلى من النحاس، وكانت المستويات بالنسبة إلى الحديد والنحاس عمومًا أعلى بعدة مرات من مستوى الحدود القصوى المحدد في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973).

وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات علمية منشورة ونتائج مخبرية من بلدان مختلفة أنّ متوسط كمية النحاس والحديد التي تم الحصول عليها في زيت الزبدة كان مماثلًا لما ورد في دراستنا، وكان المحتوى من هذين المعدنين، ولا سيما الحديد، أعلى من الحدود القصوى المحددة في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973). وبما أنّ الحدود القصوى للحديد والنحاس في *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999)، *والمواصفة الخاصة بالدهون والزيوت الصالحة للأكل غير المشمولة بمواصفات فردية* (CXS 19-1981) *والمواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999)، أعلى بكثير من الحدود القصوى لهذين المعدنين في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973)، وبما أنّ احتمال أكسدة الزيوت النباتية بسبب الأحماض الدهنية غير المشبعة هو أعلى بكثير، فمن المقترح مواءمة الحدود القصوى للحديد والنحاس في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973) مع تلك الواردة في *المواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999)، بهدف تشجيع مواءمة المواصفات والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

3- الجوانب الرئيسية التي ينبغي تغطيتها

بما أنّ الحدود القصوى للحديد والنحاس في *المواصفة الخاصة بالدهون النباتية المسمّاة* (CXS 210-1999)، *والمواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999)، *والمواصفة الخاصة بالدهون والزيوت الصالحة للأكل غير المشمولة بمواصفات فردية* (CXS 19-1981) أعلى من الحدود القصوى لهذين المعدنين في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973)، وبما أنّ احتمال أكسدة الزيوت النباتية بسبب الأحماض الدهنية غير المشبعة هو أعلى بكثير، فمن المقترح النظر في الخيارين التاليين:

الخيار 1: مواءمة الحدود القصوى للنحاس والحديد بالنسبة إلى زيت الزبدة والسمن في *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973) مع الحدود القصوى للزيوت النباتية المكررة الصالحة للأكل في *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999) أو *المواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999)، بهدف تشجيع مواءمة المواصفات والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

الخيار 2: حذف الأحكام المتعلقة بالنحاس والحديد لزيت الزبدة والسمن لتكون مماثلة لسائر منتجات الحليب مثل الزبدة والقشدة.

4- التقييم على أساس معايير وضع أولويات العمل

استنادًا إلى نتائج البحوث العلمية، لا تبدو الحدود القصوى الحالية للنحاس والحديد في منتجات دهون الحليب قابلة للتطبيق أو منطقية أو ضرورية، وبالتالي تم اقتراح الحلّين المذكورين أعلاه بهدف مواءمة المواصفات وتيسير الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

5- الجدوى بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

تتوافق عملية التنقيح مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 لوضع مواصفات دولية للأغذية سعيًا إلى تلبية الاحتياجات التي عبّر عنها الأعضاء ولمواجهة العوامل التي تؤثر على سلامة الأغذية والتغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى الموجودة

- *المواصفة الخاصة بمنتجات دهون الحليب* (CXS 280-1973)
- *المواصفة الخاصة بالزيوت النباتيّة المسمّاة* (CXS 210-1999)

- *المواصفة الخاصة بالدهون والزيوت الصالحة للأكل غير المشمولة بمواصفات فردية* (CXS 19-1981)
- *المواصفة الخاصة بالدهون الحيوانية المسمّاة* (CXS 211-1999)
- مواصفات الدستور الغذائي الخاصة بزيوت الزيتون وزيوت لب الزيتون (CXS 33-1981)
- *المواصفة الخاصة بزيوت الأسماك* (CXS 329-2017)
- *المواصفة الخاصة بالزبدة* (CXS 279-1971)

7- تحديد أي متطلبات للحصول على المشورة العلمية للخبراء وتوافرها

ليست هناك حاجة إلى مشورة علمية من الأجهزة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بإسداء المشورة العلمية.

8- تحديد أي حاجة إلى مساهمة فنية في المواصفة من قبل أجهزة خارجية

لم يتم تحديد أي حاجة إلى مساهمات فنية من أجهزة خارجية.

9- الإطار الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

الإطار الزمني المقترح هو سنتان اثنتان. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في عام 2023، وأن تعتمده الهيئة في عام 2025.

الملحق الثالث

وثيقة مناقشة حول التوجيهات بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية

(من إعداد مجموعة عمل إلكترونية تترأسها أستراليا، بالاشتراك مع كلّ من سنغافورة وكندا)

1- مقدمة

نوقشت مسألة استخدام أدوات بديلة لأنشطة التقييم في مجال التجارة الدولية وداخل النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (اللجنة) (اجتماع افتراضي، 31 مايو/أيار - 8 يونيو/حزيران، 2021). وقدّم وفد أستراليا وثيقة قاعة المؤتمر رقم 6 (CRD 06) التي وصفت اعتماد التكنولوجيات البديلة لدعم إجراء عمليات التدقيق والتفتيش خلال جائحة كوفيد-19 للسماح للسلطات المختصة بإجراء أنشطة تقييم السلامة الغذائية ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وتبيّن كذلك أن البلدان المستوردة قد بدأت تدريجيًا باستخدام التكنولوجيا لإجراء عمليات مراجعة وتفتيش لمرافق الأغذية في البلدان المصدّرة، بسبب القيود الدولية المفروضة على السفر جراء جائحة كوفيد-19.

ونظرًا إلى هذا الاعتماد السريع، رأت أستراليا أن ثمّة حاجة إلى أن ينظر الدستور الغذائي في وضع توجيهات تطبقها السلطات المختصة في الحالات التي اتُفق فيها على أن استخدام التكنولوجيا كفيل بدعم استخدام أدوات تقييم بديلة (مثل التدقيق أو التفتيش عن بعد). ومن شأن التوجيهات أن تعزز تطبيق/استخدام الأدوات البديلة على نحو متسق في أنشطة التقييم، التي تحمي صحة المستهلكين وتشجع في الوقت نفسه الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية.

وخلال مناقشة وثيقة قاعة المؤتمر رقم 6، اعتبر الأعضاء أن الاتساق في تطبيق التقييمات البديلة قد ينطوي على مشكلة، مشيرين بصفة خاصة إلى التدقيق والتحقق عن بعد. وقد تكون هناك ثغرات في نصوص الدستور الغذائي الحالية، وإذا ما عولجت فقد يساعد ذلك الأعضاء في استخدامهم لأدوات التقييم والضمان هذه. ونظرًا إلى اعتماد طرق التدقيق والتحقق عن بعد من جانب العديد من البلدان المستوردة، وتطبيقها على البلدان المصدرة، في الوقت الراهن، اتُفق على أن هذا العمل يأتي في وقت مناسب وأنه عاجل لتنفيذ ولاية الدستور الغذائي.

ووافقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية برئاسة أستراليا بالاشتراك مع كل من سنغافورة وكندا. وكُلّفت مجموعة العمل الإلكترونية هذه بوضع وثيقة مناقشة بشأن "استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية" مع احتمال وضع اقتراح بعمل جديد أيضًا بالاستناد إلى مساهمات من الدورة الخامسة والعشرين للجنة كي تنظر فيها الدورة السادسة والعشرون للجنة.

وبغية المساعدة في صياغة وثيقة المناقشة، التمس رؤساء مجموعة العمل الإلكترونية مساهمات من الأعضاء بشأن نطاق العمل الجديد المحتمل، مستعينين بسلسلة من الأسئلة الهادفة التي ترمي إلى جمع معلومات بشأن تجارب الأعضاء وأهدافهم وأولوياتهم في ما يتصل بالتدقيق والتحقق عن بعد. وترد مجموعة الأسئلة التي طرحت على الأعضاء ويمكن الوصول إليها على هذا الرابط.

وقد وردت ردود على تلك الأسئلة من 14 عضوًا في مجموعة العمل الإلكترونية.[13]

أما الدروس المستفادة والتجارب الرئيسية التي ذكرها الأعضاء في ردودهم فقد أُدمجت ولخُّصت في وثيقة المناقشة أدناه.

[13] الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، وجمهورية كوريا، والصين، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، والمملكة المتحدة، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

2- معلومات أساسية

أفضت جائحة كوفيد-19 إلى تغيير المشهد التجاري لتسبّبها بإغلاق الحدود بين الدول وضمن الدولة الواحدة. وفي بعض البلدان برزت حاجة إلى التعجيل في وضع أدوات بديلة واعتمادها من أجل تقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وشكل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملًا حاسمًا في تطبيق هذه الأدوات، وقد بدأت السلطات المختصة في اختبار مجموعة من التكنولوجيات كي تستعين بها في إجراء تقييمات للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

وستكون الأدوات البديلة هذه مهمة بالقدر نفسه للجهات التنظيمية ولمشغلي الأعمال الجارية الغذائية في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19؛ كما أن وتيرة حصول هذه التطورات تحتّم التعاون بين أعضاء الدستور الغذائي لضمان الاتساق في الفهم وفي النُهج. ويجب تطبيق تحليل المخاطر عند النظر في كيفية تنظيم سلامة الأغذية واستخدام الممارسات البديلة أو التقليدية مع توجيه الموارد لتناول الجوانب الأكثر عرضة للمخاطر، بما يتيح تخصيصًا بشكل كفء للموارد مع الحد من التأثيرات على التجارة.

التحليل والدروس المكتسبة من التجارب المشتركة

بيّنت مناقشات الدورة الخامسة والعشرين للجنة والردود على أسئلة الدراسة الاستقصائية التي عُمّمت على أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية، وجود طائفة واسعة من الخبرات لدى البلدان في ما خص استخدام الأدوات البديلة، مثل التدقيق والتحقق عن بعد، فضلًا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع أن عددًا من البلدان كانت له خبرة أصلًا في استخدام أدوات بديلة لأنشطة التقييم والتحقق قبل تفشي جائحة كوفيد-19، فمن الواضح أن الجائحة حفزت معظم البلدان على التحرك في هذا الاتجاه. ومن أصل 14 عضوًا من أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية الذين أجابوا على أسئلة الدراسة الاستقصائية، ذكر 9 منهم (أي ما نسبته 64 في المائة) أنهم لم يستخدموا أدوات بديلة في هذا السياق قبل تفشي الجائحة. ومع ذلك، بدأ جميع المجيبين باستخدام أدوات بديلة في هذا السياق، أو طلب منهم استخدامها، من قبيل الاستجابة للقيود على التنقل التي فُرضت جرّاء كوفيد-19.

وأوضح أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية أن استخدام الأدوات البديلة يرتبط بعدد من المنافع، ولكن أيضًا بالعديد من التحديات.

وتتضمن فوائد استخدام التدقيق عن بعد: خفض تكاليف السفر والوقت المخصص له، والحد من تأثير القيود المفروضة على التنقل بسبب كوفيد-19، وتسهيل تبادل التقييمات والوثائق بين أصحاب المصلحة، وتمكين عدد أكبر من الأطراف من المشاركة، والقدرة على القيام بتسجيلات لعمليات التدقيق بما يمكّن من إعادة مشاهدتها، والقدرة على تقسيم عمليات التدقيق إلى عدة جلسات بدلًا من تكريس أيام كاملة لها، وتعزيز خصوصية المراجعين أثناء المناقشات، وخفض مخاطر التعرض للإصابة بكوفيد-19 وفوائد بيئية كخفض معدل استخدام الورق.

أما التحديات التي تم تحديدها في استخدام التدقيق والتحقق عن بعد فتشمل: مشاكل الشبكة/الاتصال بالإنترنت، والتطابق بين منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المختلفة، والمناطق الزمنية، والحواجز اللغوية، والهدر الإضافي للوقت عند استخدام الترجمة المتعاقبة بدلا من الترجمة الفورية، والتشويش في الاتصالات مثل الضوضاء الخلفية الصاخبة أو الرياح، وسياسات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووجوب القيام بمزيد من التحضيرات في ما يتعلق بتقديم الوثائق، وافتقار بعض البلدان إلى إطار تنظيمي محدد/المرونة في إطارها الخاص بالعمل التنظيمي، ونقص التدريب المحدد بشأن عمليات التدقيق عن بعد، وعدم القدرة على استخدام جميع الحواس، مثل الشمّ للكشف عن الآفات أو الحدس لقراءة لغة الجسد، ومحدودية المعلومات مقارنة بعمليات التفتيش/التدقيق المادية، أي عدم القدرة على الوصول إلى مستوى التفاصيل/المواضع نفسها، إذ قد يكون المراجعون معتمدين فقط على ما يريهم إياه الشخص الممسك بالكاميرا.

وتبيّن من خلال الردود على الأسئلة أيضًا أن أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية لا يعتقدون أنه ينبغي لاستخدام التدقيق والتحقق عن بعد أن يحلّ محل الإجراءات التقليدية، وإنما يجب النظر فيه كأداة تكميلية في ممارسات التحقق. كما أوضحت بعض الردود الحاجة إلى التمييز بين استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المعيّن مقابل استخدام تقييمات بلد ثالث للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية التابعة لأحد الشركاء التجاريين.

النطاق

نظرت مناقشات الدورة الخامسة والعشرين للجنة في استخدام أدوات تقييم بديلة ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وعبر الحدود لأجل التحقق من الضمانات المتعلقة بالأغذية المتجر بها بين البلدان. ومع أن أدوات دعم التدقيق عن بعد قد تكون متشابهة في الحالتين، ثمة اعتبارات أخرى ضرورية حين تطبق تلك الأدوات على التجارة عبر الحدود الوطنية.

وتم الاعتبار بأنه على نطاق وثيقة المناقشة واقتراح العمل الجديد الإقرار بعدم اعتبار المراجعات عن بعد بديلًا عن الإجراءات التقليدية وإنما اعتبارها أداةً إضافية في ممارسات التحقق، وفقًا للظروف المعينة.

وفي ضوء هذا التعقيب الصادر عن مجموعة العمل الإلكترونية، ينبغي لنطاق العمل الجديد أن يشمل استخدام التدقيق والتحقق عن بعد ضمن الأطر التنظيمية للتقييمات المحلية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية ولتقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد ثالث (أي في حالة التجارة العابرة للحدود) على حد سواء. ولكن قد تكون هناك حاجة إلى التمييز بين الحالتين نظرًا إلى وجود خصائص فريدة في كل منهما.

الاعتبارات

تُسلّم وثيقة المناقشة هذه بأهمية التدقيق والتحقق عن بعد في دعم الأطر التنظيمية، مع اعترافها أيضًا بالفوائد والعوائق التي تحول دون اعتمادهما. وبالنظر إلى تزايد استخدام أدوات التقييم البديلة، من المهم وجود مبادئ وتوجيهات متفق عليها لتطبيق تلك الأدوات.

ولدى الاضطلاع بهذا العمل واعترافًا بأن لمختلف البلدان احتياجات وقدرات متفاوتة، تشمل بعض الاعتبارات المرتبطة باستخدام التدقيق والتحقق عن بعد، والتي يمكن تناولها، ما يلي:

- الحاجة إلى الاتفاق على مبادئ لاستخدام أدوات التقييم البديلة/الإضافية من أجل توفير ضمانات للبلدان المستوردة، وضمان قابلية التنبؤ للبلدان المصدّرة، وتيسير التجارة الدولية في الأغذية، بما في ذلك أن الاتفاق على أنّ وتيرة استخدام هذا النوع من التدقيق أو التفتيش ينبغي ألا تتخطى الحد الذي يستوجبه توفير الضمانات ذات الصلة.
- مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإمكانية الاتصال بالإنترنت المتاحة لمشغلي الأعمال التجارية الغذائية.
- الحاجة إلى مراعاة الشواغل المتعلقة بالملكية الفكرية والشواغل المتعلقة بخصوصية الموظفين أو المتطلبات القانونية المتعلقة بتحديد هوية الأفراد. فقد تؤدي هذه الاعتبارات إلى تبادل محدود للبيانات بين بلدين خلال عمليات مراجعة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية من قبل جهات أجنبية، ما يحد بالتالي من النطاق العام.
- مسائل التواصل والترجمة الشفهية/الترجمة التحريرية، لا سيما في الحالات التي تستخدم فيها لغات مختلفة.
- ضمان الفهم الكافي لدى جميع المراجعين لسياق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لدى البلدان المصدّرة.
- الحاجة إلى نطاق متفق عليه أو تفسير للمواصفات، وخاصة في ما يتعلق بكيفية تحقيق نتيجة مطلوبة ما.
- إقامة التوازن بين قيام البلدان المصدرة بتقديم عرض كاف عن الضوابط في نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، وقيام البلدان المستوردة من ثم باستعراض مجموعة من السجلات الوطنية والتأسيسية

مشفوعة بإجراءات للتدقيق قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عند الحاجة (الصور الفوتوغرافية أو التسجيلات الصوتية أو البثّ المباشر عبر الإنترنت).
- ضمان أن تكون الممارسات والاعتبارات الخاصة بمشغلي الأعمال التجارية الغذائية والسلطات المختصة متكيفةً مع التكنولوجيا وتطوّرها على مرّ الوقت.
- الحاجة إلى خطة ونطاق للمراجعة متفق عليهما بين الأطراف، بما في ذلك الأطر الزمنية والمتطلبات والاعتبارات اللوجستية.
- الحاجة إلى تقديم المساعدة الفنية لمشغلي صناعة الأغذية والسلطات المختصة في ما يخصّ البنية التحتية، والقدرة على التواصل الإلكتروني والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

غير أن بعض هذه الاعتبارات لا يتعلق حصرًا بوسائل التقييم البديلة، وتتوفر لدى الدستور الغذائي أصلًا بعض التوجيهات والمبادئ التي تغطي بعضًا من تلك الجوانب بصورة جزئية.

وقد كان أعضاء لجنة العمل الإلكترونية داعمين إجمالًا لتلك الاعتبارات. وقد شددوا على أن تلك الاعتبارات تلبّي غايةً هامة تتمثل في إجراء أنشطة التدقيق والتحقق عن بعد بطريقة شفافة ومتسقة، من دون أن تفرض قيودًا لا طائل منها على التجارة. ومن شأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد تيسير التجارة وربما الإسهام في خفض تكاليف الامتثال بالنسبة إلى القطاع والحكومة.

وأكّد الأعضاء من جديد أيضًا على أن عددًا من المبادئ والاعتبارات ينطبق على عمليات التدقيق المادية وتلك المنفذة عن بعد، على حد سواء، لا سيما وأن على المراجعين أن يكونوا على بينة من سياق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المصدّر ومن الصعوبات التي تطرأ جراء الحواجز اللغوية.

3- نطاق التقييم الأولي لنصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات

تضمّن نطاق التقييم الأولي لنصوص اللجنة جميع المبادئ والخطوط التوجيهية التي كانت قد وضعتها اللجنة، بالتماشي مع ولاية مجموعة العمل الإلكترونية. وتضمنت النصوص الحالية للجنة التي استعرضها الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل الإلكترونية، الوثائق التالية:

- *مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة* (CXG 20-1995)؛
- *الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة بما في ذلك الملحق: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة الرسمية الأجنبية* (CXG 26-1997)
- *المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 82-2013).
- *خطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِرة لدعم التجارة بالأغذية* (CXG 89-2016)
- *المبادئ والخطوط التوجيهية لرصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 91-2017)
- *الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية* (CXG 47-2003)

وقد بينت التعليقات التي جرى التماسها من خلال مسودة وثيقة المناقشة الأولى أن الرؤساء المشاركون قد حدّدوا معظم نصوص اللجنة المنطبقة، والتي ينبغي إدراجها لاستعراضها من قبل مجموعة العمل الإلكترونية، مع الإدراج الإضافي *للخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية* (CXG 47-2003). وأحاط الرؤساء المشاركون علمًا بطلب إدراج *الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها* (CXG-GL 53-2003). وفي هذه المرحلة، اعتُبر أنه من غير المناسب إدراج الوثيقة CXG 53-2003 في تحليل النصوص نظرًا إلى وجود عمل راهن في سياق اللجنة سيؤدي إلى استعراض هذه التوجيهات. ويقر الرؤساء المشاركون بالتوصية التي تدعو إلى إدراج الصيغة المنقحة للوثيقة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان "إرشادات بشأن كوفيد-19 لمنع تفشي كوفيد-19 ضمن الأعمال التجارية الغذائية" (إرشادات محدثة). ولكن مع الملاحظة أن نطاق التقييم يتمثل في نصوص الدستور الغذائي، يُعتبر أنه من غير الملائم إدراج استعراض هذه التوجيهات، لأنها قد صيغت خارج نطاق الدستور الغذائي. كما أن الرؤساء المشاركون لا يعتبرون أن التوجيهات بشأن الاستخدام اللاورقي للشهادات الإلكترونية المعتمدة حديثًا

(*الخطوط التوجيهية لتصميم وإنتاج وإصدار واستخدام الشهادات الرسميّة العامّة*) (CXG 38-2001) تقع ضمن نطاق هذا العمل أو تتصل به.

4- التحليل الأولي للنصوص الحالية للجنة

قد تتطلب النصوص القائمة تعديلات طفيفة حيث قد يؤدي الذكر المحدد لتطبيق التدقيق والتحقق عن بعد إلى توضيح سريان هذه التوجيهات أو المبادئ على تلك الحالات، مثلًا حيث يستخدم مصطلح "في الموقع" في سياق عمليات التدقيق.

ومن أجل تناول استخدام الأدوات البديلة للتقييم ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية والتجارة العابرة للحدود، ترى مجموعة العمل الإلكترونية أن صياغة توجيهات محددة ستكمّل نصوص الدستور الغذائي القائمة. ومن شأن هذه التوجيهات أن تساعد في اتساق تطبيق واستخدام أدوات التحقق البديلة وأن توضح متى يكون من المناسب استخدام تلك الأدوات.

وأيّد أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية إدراج أمثلة عن نصوص اللجنة في وثيقة المناقشة هذه. وترد تلك الأمثلة ويمكن الوصول إليها على هذا الرابط. ويتفق الرؤساء المشاركون على أن المبادئ الواردة في النصوص الحالية لا تتطلب عامة أي تحديث، وأنه يمكن مواصلة النظر في أي تعديلات على النصوص الحالية لدى القيام بمزيد من الصياغة للتوجيهات.

5- صياغة توجيهات تكميلية لنصوص اللجنة

بالرغم من أن بعض النصوص الحالية للجنة ربما تتطلب تعديلًا طفيفًا وحسب، هذا إن كان الأمر ضروريًا أصلا، فمن أجل الاستفادة على نحو مرضٍ من استخدام التدقيق والتحقق عن بعد، سيكون من المفيد وضع توجيهات تكميلية بشأن تطبيق أدوات التقييم البديلة.

وبما أن أدوات التقييم البديلة قد تستخدم في حالتين، أي ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين و/أو في تقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لدى بلد مصدّر، فإن بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها قد تتفاوت. فقد تتضمن صياغة التوجيهات المحددة مبادئ و/أو خطوطًا توجيهية لكيفية تطبيق هذه الأدوات ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وللتجارة عبر الحدود، على حد سواء، حين يكون استخدام تلك الأدوات مناسبًا.

وتغطي الأجزاء الرئيسية من النصوص الحالية للجنة أنشطة التقييم، مثل إجراءات التدقيق أو التفتيش وتقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تبدأ عملًا جديدًا في هذا المجال لتوفير توجيهات بشأن استخدام السلطات المختصة للمراجعة والتحقق عن بعد بغية مواكبة التكنولوجيات والممارسات المستجدة.

وقد أيدت التعليقات الواردة من مجموعة العمل الإلكترونية عمومًا الحاجة إلى توجيهات تكميلية بشأن التدقيق والتحقق عن بعد ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وأشار عضوان إلى أن المبادئ والعمليات الأساسية قائمة أصلا في ما يتصل بإجراء تقييمات للنظام الوطني للرقابة على الأغذية لدى بلد مصدّر، وأنها سارية للتقييمات عن بعد وفي الموقع على حد سواء. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع توجيهات مستقلة أو ما إذا كان بالوسع إدراج المفاهيم في التوجيهات الحالية. ولاحظ العديد من الأعضاء أن الحاجة إلى وضع توجيهات قد تصاعدت بفعل جائحة كوفيد-19، غير أن هناك فوائد مستقبلية لوضع التوجيهات، بما في ذلك زيادة كفاءة استخدام موارد السلطات المختصة. ولوحظ كذلك أن التوجيهات الدولية ستدعم الاتساق والمواءمة بين الممارسات وفي تطبيقها.

كما طرح الأعضاء أهمية التأكيد على أن تقنيات العمل عن بعد هي من الأدوات المتاحة للسلطات المختصة في النظم الحديثة للرقابة على الأغذية، وهي لا تلغي خيار أنشطة التقييم المادي ولا تحل محله.

6- الخلاصة

1- سوف يُعرض اقتراح العمل الجديد على الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي للنظر فيه وإمكانية المصادقة عليه (المرفق).

2- وفي حال المصادقة عليه، فإنّ الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي مدعوة إلى النظر في إمكانية إنشاء مجموعة عمل إلكترونية لإعداد المشروع المقترح لمبادئ و/أو توجيهات بشأن التدقيق والتحقق عن بعد، لمناقشته عند الخطوة 3/2 في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

المرفق

وثيقة مشروع
اقتراح عمل جديد لوضع مبادئ وخطوط توجيهية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية

1- الغرض من المواصفة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل في وضع خطوط توجيهية ومبادئ، حيثما تدعو الحاجة إليها، لمساعدة السلطات المختصة في استخدام التدقيق والتحقق عن بعد لأنشطة الأطر التنظيمية في مجال التجارة الدولية وضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، من شأنها أن تكمّل الممارسات القائمة.

ويغطّي نطاق التوجيهات المتوخّى استخدام عمليات التدقيق والتحقق عن بعد لدى استخدامها لغرض التحقق من الامتثال للأطر التنظيمية. وسوف تشمل التوجيهات المشورة بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد كأداة تكميلية لدعم التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين و/أو تقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد مصدر أو الأجزاء المعنية من تلك النظم. ولكن سيتوجب التمييز بين الحالتين نظرًا إلى وجود خصائص فريدة لكل منهما، وبسبب وجود مبادئ للمراجعة الدولية أصلًا.

2- جدوى العمل وحسن توقيته

تسببت جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود على التنقل والسفر، بقيام السلطات الوطنية المختصة باستخدام نُهج بديلة كالمراجع والتحقق عن بُعد للحصول على الضمانات اللازمة التي تؤكد أن نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية تعمل وفقا لشروطها الخاصة، فضلا عن قدرتها على الاستمرار في تقديم الضمانات المتفق عليها لشركائها التجاريين. وعلى نحو مماثل، بدأت البلدان المستوردة في استخدام آليات عن بعد لإجراء مراجعة للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية التابعة للشركاء التجاريين، حيثما تدعو الحاجة إليها.

ونظرًا إلى الاعتماد السريع لنهج التدقيق والتحقق عن بعد خلال الجائحة، وقابلية الاستخدام المتواصل لتلك النهج، من المهم أن تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات بوضع توجيهات للسلطات المختصة بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد بغية تعزيز مواءمة النهج والشفافية والاتساق، بما في ذلك بشأن المصطلحات والتعريفات المستخدمة.

ومن شأن التوجيهات المذكورة أن تكمّل وتتمّم التوجيهات الحالية للجنة بشأن إجراء عمليات التدقيق والتحقق المادية وأن تدعم التطبيق/الاستخدام المتسق لهذه الآليات البديلة في تقديم الضمانات بشأن حماية صحة المستهلكين وتعزيز الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية.

ويمكن للمراجعة والتحقق عن بعد، ولو أنهما ينطويان على بعض التحديات، تقديم فوائد ملحوظة للسلطات المختصة ولشركات الأغذية، مع توفيرها مستوى مناسبًا من الرقابة أيضًا من قبل السلطات الوطنية المختصة. ويمكن أن تكفل هذه الأدوات أيضا استمرارية التدقيق والتحقّق عندما تكون الزيارات المادية غير عملية لمجموعة من الأسباب.

وفي حين أن المبادئ الأساسية لعمليات التدقيق والتحقق (كما وردت في الملحق بالوثيقة CXG 26-1997) من المرجح أن تظل على حالها إلى حد كبير، من شأن التوجيهات العملية التي تغطي التنفيذ المحدد لهذه المبادئ عن بعد أن تساعد السلطات الوطنية المختصة على التكيف ومواصلة تطوير نظمها للمراجعة والتحقق بموازاة التطور المستمر لهذه الممارسات والتكنولوجيات.

3- الجوانب الرئيسية الواجب تغطيتها

يتمثل الغرض من العمل الجديد في توفير خطوط توجيهية ومبادئ، عندما تدعو الحاجة إليها، بشأن العمليات لإرشاد السلطات المختصة عند ممارستها نشاطًا للمراجعة و/أو التحقق عن بعد. وسيشمل العمل الجديد إعداد عمليات التدقيق والتحقق عن بعد واستخدامها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، توجيهات عملية بشأن

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيثما يلزم ذلك. ولن تنص التوجيهات على استخدام أي نوع محدد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واضعة في حسبانها تفاوت البنى التحتية وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى المؤسسات التجارية الغذائية وأعضاء الدستور الغذائي، ولكنها ستوفر توجيهات بشأن اختيار الأدوات الأنسب، مع مراعاة الظروف ذات الصلة.

وسوف ينظر العمل الجديد أيضًا في الفوارق التي قد تعتري عمليات التدقيق والتحقق عن بعد للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين مقارنة باستخدام المراجعات عن بعد في تقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد مصدّر. وسيشمل أيضًا، حسب الاقتضاء، توجيهات عملية بشأن تنفيذ المبادئ القائمة لإجراء تقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد مصدر.

ولدى صياغة هذه التوجيهات، ستُدرج اللجنة النظر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوصفه أداة تنظيمية صالحة لتمكين التدقيق أو التحقق عن بعد، مشيرة إلى أنه جزء من جملة من الأدوات المتاحة لسلطة مختصة للتحقق من النظم. وستسعى التوجيهات أيضًا إلى تسليط الضوء على أن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد قد يسهم في خفض تكاليف الامتثال بالنسبة إلى القطاع والسلطات الوطنية المختصة، ويساعد على تيسير التجارة وتحسين تدفق السلع عبر الحدود.

4- تقييم على أساس *معايير تحديد أولويات العمل*

المعيار العام

حماية المستهلك من منظور الصحة وسلامة الأغذية وضمان ممارسات منصفة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية

سيدعم العمل الجديد المقترح السلطات المختصة على صعيد تطبيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، ولا سيما لجهة توفير أدوات إضافية لأنشطة التدقيق والتحقق، على الصعيد المحلي وفي التجارة الدولية على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يتيح تحسين توجيه الموارد نحو الحالات التي تنطوي على مخاطر أكبر، وبالتالي استيفاء المعيار العام المتمثل في حماية المستهلك، كما أنه سيعزز اتساق ومواءمة النهج بين البلدان، ما يسهّل التجارة ويعزز في الوقت نفسه السلامة الغذائية.

المعايير المطبقة على الموضوعات العامة

(أ) تنوع التشريعات الوطنية والنتائج الظاهرة أو المعوقات المحتملة التي تعترض سبيل التجارة الدولية.

سيؤدي غياب أي توجيهات دولية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد إلى تباين النُهج على الصعيد الوطني وإلى درجة من الالتباس في تحديد ماهية الممارسات المقبولة. ويمكن أن تساعد التوجيهات الإضافية الصادرة عن الدستور الغذائي البلدان على تعديل تشريعاتها بما يدعم استخدام نهج التدقيق والتحقق عن بعد، في حين أن الممارسة التقليدية كانت تركّز عمومًا على النهج المطبقة حضوريًا.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة.

يرجى الرجوع إلى القسم الأول الذي يشير إلى نطاق العمل. أثناء صياغة التوجيهات، قد يكون من الضروري إعطاء الأولوية لوضع توجيهات منسقة بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في عمليات التدقيق الدولية وتعديل الأطر الزمنية لوضع توجيهات بشأن استخدام مثل هذه النهج في النظم الوطنية للرقابة على الأغذية للبلد المعين.

(ج) العمل الذي سبق أن قامت به منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو اقترح من جانب جهاز/أجهزة حكومية دولية معنية

هناك أعمال معينة نفذت في مجال التدقيق والتحقق عن بعد في إطار منتدى الاعتماد الدولي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

(د) إمكانية إخضاع هذه الاقتراح لمواصفات موحّدة.

هذا الموضوع قابل لإخضاعه لمواصفة موحدة، وإن الدورة الخامسة والعشرين للجنة قد أعربت عن دعمها القوي للعمل. وتوجد أصلًا خطوط توجيهية لدى الدستور الغذائي بشأن التدقيق؛ ولكن هناك نقص في

التوجيهات الدولية الكفيلة بدعم استخدام التدقيق والتحقق عن بعد بوصفه آلية إضافية بين سائر الأدوات التنظيمية.

(ه) مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع اعتماد أدوات التدقيق والتحقق عن بعد على المستوى المحلي وفي دعم التجارة الدولية. ويؤدي عدم وجود توجيهات دولية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد إلى اتباع نهج متفاوتة، وعدم اتساق، والتباس بشأن تعريف ماهية الممارسات المقبولة. وإن توجيهات الدستور الغذائي بشأن التدقيق والتحقق عن بعد تشكل مساهمة أساسية في التوحيد العالمي لممارسات التدقيق ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتصل العمل المقترح اتصالا مباشرا بغايات هيئة الدستور الغذائي، على وجه التحديد، الهدف الأول والخامس من الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025، "معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب"، و"تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة". وبشكل خاص، يتصل هذا العمل بالهدف الاستراتيجي 1-2 "ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية" حيث تتمثل النتيجة في "استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء". وسوف يتناول هذا العمل الثغرة في التوجيهات المتعلقة باستخدام نظم التدقيق والتحقق عن بعد وتطبيقها بصورة متسقة.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي القائمة فضلًا عن الأعمال الأخرى الجارية

إن صياغة خطوط توجيهية ومبادئ محددة، عند الاقتضاء، بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية ستكمّل النصوص الحالية للجنة. ويشمل ذلك مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة (CXG 20-1995) *والخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة بما في ذلك المرفق: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة الرسمية الأجنبية* (CXG 26-1997). وستكون التوجيهات المحددة كفيلة بالمساعدة في التطبيق والاستخدام المتسقين للأدوات البديلة للمراجعة والتحقق وتوضيح الظروف حيث يكون استخدامها مناسبًا.

وقد تستوجب الوثائق الحالية للجنة تعديلات طفيفة حيث تحتوي على سبيل المثال إشارة محددة إلى تقييم أو مراجعة أو تفتيش مادي، لمزيد من التوضيح بأن التوجيهات أو المبادئ نفسها تسري في الحالات التي يمكن الاتفاق فيها على أنه من المناسب استخدام بديل عن التدقيق أو التفتيش في الموقع. وكانت مجموعة العمل الإلكترونية قد سبق أن أنجزت تقييمًا أوليًا للنصوص ذات الصلة من أجل مساعدة اللجنة في هذا الجزء من العمل.

7- تحديد أي حاجة للحصول على مشورة علمية من الخبراء وتوافر تلك المشورة العلمية

لا حاجة إلى ذلك.

8- تحديد أي حاجة إلى إسهامات فنية في المواصفات من جانب أجهزة خارجية كي يتسنّى التخطيط لها

لا حاجة إليها في الوقت الراهن.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد بما في ذلك تاريخ البدء بالعمل والتاريخ المقترح لاعتماد العمل عند الخطوة 5، والتاريخ المقترح لاعتماده من قبل الهيئة؛ لا ينبغي للجدول الزمني لوضع مواصفة أن يتعدى الخمس سنوات عادة.

رهنًا بموافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام 2022، يرجى التعجيل بالعمل الجديد (أي في غضون دورتين للجنة).